

الرقم الصادر : ج م / ح - س / 09
التاريخ : 2015 / 05 / 13

السادة سوق دمشق للأوراق المالية المحترمين
السيد الدكتور مأمون حمدان المحترم

تحية طيبة وبعد،

بالإشارة إلى اجتماع الهيئة العامة غير العادية لبنك سورية و الخليج المنعقد في 2015/03/19،
تجدون طيه نسخة عن محضر الاجتماع المذكور مصادق عليه من وزارة التجارة الداخلية وحماية
المستهلك.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.


سوزان الموسى
نائب الرئيس التنفيذي


رقم الزارة: 614
التاريخ: 2015 / 5 / 17
سوق دمشق للأوراق المالية

نسخة خاصة بالتداول

محضر اجتماع للهيئة العامة غير العادية لشركة بنك سورية و الخليج المساهمة المغفلة العامة
المنعقد بتاريخ 2015 / 3 / 19

بناءً على الدعوة الموجهة من مجلس إدارة شركة " بنك سورية و الخليج " شركة مساهمة مغفلة عامة إلى السادة المساهمين لحضور اجتماع الهيئة العامة غير العادية المقرر انعقادها الساعة الحادية عشر صباحاً من يوم الخميس الواقع في 2015 / 3 / 19 وذلك في فندق داما روز - قاعة قاسيون .

و على أحكام قانون التجارة السوري رقم / 33 / لعام 2007 و قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / 29 / لعام 2011 و على أحكام النظام الأساسي للشركة و على الدعوة المبلغة إلى وزارة التجارة الداخلية و حماية المستهلك بالكتاب رقم ج م / ح و / 03 تاريخ 2015/3/1 و الكتاب رقم ج م / ح و / 08 تاريخ 2015/3/16 لتسمية مندوبين عنها لحضور هذا الاجتماع و الدعوة المبلغة إلى هيئة الأوراق و الأسواق المالية السورية بالكتاب رقم ج م / ح - / 04 بتاريخ 2015/3/1 لتسمية مندوب عنها و الدعوة المبلغة إلى مصرف سورية المركزي بالكتاب رقم ج م / ح / 78 تاريخ 2015/2/22 لتسمية مندوباً عنها لحضور هذا الاجتماع .
و التي تم نشرها أصولاً في الصحف اليومية وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / 29 / لعام 2011 متضمنة جدول أعمال الجلسة .

- جريدة تشرين ، العدد رقم [12269] الصادر في مدينة دمشق بتاريخ 3 آذار 2015 .
- جريدة الثورة ، العدد رقم [15713] الصادر في مدينة دمشق بتاريخ 3 آذار 2015 .
- جريدة الثورة ، العدد رقم [15714] الصادر في مدينة دمشق بتاريخ 4 آذار 2015 .
- جريدة البعث ، العدد رقم [15263] الصادر في مدينة دمشق بتاريخ 4 آذار 2015 .

فقد حضر في الزمان و المكان المحددين في الدعوة عدد من المساهمين الذين يحملون أسهماً بلغت (77.5 %) أصالة و وكالة .

كما حضر الاجتماع السيد علي صيوح مدير مديرية الشركات و السيد محمد ابراهيم مندوبي وزارة التجارة الداخلية و حماية المستهلك بموجب كتاب التكاليف رقم 1/12/425 تاريخ 2015/3/18 ، و السيدة ميسان الطيب و السيد وائل يوسف مندوبي هيئة الأوراق و الأسواق المالية السورية بموجب كتاب التكاليف رقم [187/ص-ام] تاريخ 2015/3/11 ، و السادة حسام حيدر و عساف عساف مندوبون عن مصرف سورية المركزي بموجب الكتاب رقم 161/738 تاريخ 2015/3/11 و حيث أن شروط انعقاد الاجتماع قد توافرت سواء في إصدار الدعوة و نشرها قبل خمسة عشرة يوماً من تاريخ انعقاد هذا الاجتماع ، بالإضافة لحضور ستة أعضاء مجلس إدارة أصالة و وكالة و مساهمين يمثلون أكثر من النصاب الذي يوجبه قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / 29 / لعام 2011 و حضور ممثلي وزارة التجارة الداخلية و حماية المستهلك و هيئة الأوراق و الأسواق المالية السورية و مصرف سورية المركزي .
و مصادقة مكتب الهيئة العامة المؤلف من الرئيس و أمين السر (الكتب) و مراقبي التصويت على ورقة الحضور لتبقى محفوظة لدى مجلس الإدارة ، فان الاجتماع يكتسب الصفة القانونية لانعقاده أصولاً .
و بناءً عليه بدأت الهيئة العامة غير العادية ممارسة أعمالها بانتخاب نائب رئيس مجلس الإدارة السيد عبد الغني العطار رئيساً لإدارة الهيئة العامة غير العادية و انتخاب كل من السادة محمد ابو الخير الدقر و جهاد كبة مراقبي التصويت و تم تعيين الأنسة زينة زعرور كاتباً لوقائع الجلسة .

و من ثم بدأ استعراض النقاط الواردة في جدول أعمال الهيئة العامة غير العادية التالي :

1. زيادة رأس مال البنك و ذلك بمبلغ مقترح لمليار ليرة سورية ، وصولاً إلى الحد الأدنى لرأس مال المصارف التقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية ، و المحدد بمبلغ عشرة مليار ليرة سورية بموجب المادة الأولى من



١٧ آذار ٢٠١٥

القانون رقم (3) للعام 2010 و تعديلاته ، و ذلك على دفعة واحدة ليصل إلى الحد الأدنى المحدد ب عشرة مليار ليرة سورية .

2. انتخاب عضو مجلس إدارة جديد عوضاً عن العضو المستقيل .

زيادة رأس مال البنك و ذلك بمبلغ مقداره سبعة مليار ليرة سورية ، وصولاً إلى الحد الأدنى لرأس مال المصارف التقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية ، و المحدد بمبلغ عشرة مليار ليرة سورية بموجب المادة الأولى من القانون رقم (3) للعام 2010 و تعديلاته ، و ذلك على دفعة واحدة ليصل إلى الحد الأدنى المحدد ب عشرة مليار ليرة سورية	أولاً
--	-------

عطفاً على الهيئة العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 2010/9/19 و التي تقرر بموجبها زيادة رأس مال البنك بموجب أحكام القانون رقم (3) للعام 2010 على ثلاث مراحل و التي صدر عنها القرار رقم 2995 تاريخ 2010/11/8 الذي عدل رأس مال البنك إلى خمس مليارات ليرة سورية و بسبب الظروف الاستثنائية و صدور القانون 17 بتاريخ 2011/10/25 لم تتم الزيادة في حينها .

و حيث أن المرحلة الراهنة تتطلب تفعيل أحكام هذا القانون لجهة زيادة رأس مال البنك مبلغ و قدره سبعة مليارات ليرة سورية دفعة واحدة وصولاً إلى الحد الأدنى لرأس مال المصارف التقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية بموجب المادة الأولى من القانون رقم (3) للعام 2010 و تعديلاته ليصبح بعد الزيادة عشرة مليار ليرة سورية و ذلك عبر إصدار و طرح أسهم على الإكتتاب .

أدى السيد عمر حمش مداخلة مضمونها انه يجب التنسيق فيما بين مجلس ادارة البنك و مصرف سورية المركزي بخصوص هذه الزيادة و اوضح انه يجب دراسة موضوع الزيادة بشكل دقيق مع الجهات المعنية .
اجابه السيد رئيس الجلسة ان التنسيق مع المركزي و الجهات المعنية قد تم بشكل دقيق .
كما جرت مداخلات اخرى من قبل السادة الحضور بخصوص الاستفسار عن حصة الشريك الاستراتيجي و هل سوف يتجاوز النسبة المحددة بالقانون و البالغة 60 % .

كما ابدى الدكتور وليد احمر مداخلة ابدى بموجبها عدم رضاه عن آلية ادارة الاجتماع و طلب توضيح سبب هذه الزيادة حيث لم يستوضح سبب الزيادة و لم يتم الحديث عن وضع البنك الحالي .
كما تحدث الدكتور وليد احمر عن سبب عدم تحقيق البنك لارباح خلال الفترة الممتدة بين عام 2006 و لغاية عام 2011 ، هل تم محاسبة الإدارات السابقة عن اخطائهم الإدارية .
استعمل الدكتور وليد كلمات غير مناسبة (شهود زور) حيث قال ان قرارات الهيئة العامة السابقة كانت لتغطية اجراءات سابقة غير قانونية .

تدخل رئيس الجلسة و طلب من الدكتور التزام اداب الحديث و عدم استعمال هذه الكلمات و طلب حذفها من المحضر .
رد رئيس الجلسة على الدكتور وليد و اوضح ان مناقشة أخطاء الغير سبق التحدث عنها في هيئات سابقة و البنك لم يتأخر يوماً عن ذلك بالإضافة لرقابة الجهات الوصائية على اعمال البنك عن كثب .

فوض رئيس الجلسة السيدة سوزان الموسى نائبة الرئيس التنفيذي لتوضيح طريقة عمل البنك مؤخراً و كيفية تدارك الخسائر المتركمة و توثيقها أصولاً عن ذلك و بينت انه يمكن التحدث بذلك في الهيئة العامة القادمة و طلبت من السادة الذين لديهم استفسارات أخذ موعد من الإدارة للتوضيح و الاستيضاح .

تحدث السيد خليل ابراهيم الخشي عن القروض المتعسرة و ما هي امكانية تحصيلها عن طريق الانترنت كما طلب من مندوبي وزارة التجارة الداخلية و حماية المستهلك متابعة موضوع القروض المتعسرة .

تحدث المحامي سامر الرستم بصفته المشاور القانوني للبنك عن طريقة ملاحقة العملاء المتعسرين و احكام المرسوم 21 لعام 2014 و إمكانية منع مغادرة العملاء المتعسرين و اوضح الفرق بين التعسر بالتسديد و الجرم الجنائي .

تدخل مندوب مصرف سورية المركزي و ابدى اعتراضه على الخروج عن جدول اعمال البنك .
تدخل السيد عصام انبوبا و طلب الاستيضاح عن سبب زيادة رأسمال البنك و كيفية ادائها .

اجاب رئيس الجلسة شارحاً عن كيفية زيادة رأس مال المساهمين بنفس عملة المساهمة و اوضح ان الزيادة ملزمة لجميع المصارف الخاصة بموجب احكام القانون رقم (3) للعام 2010 و ان جميع المساهمين يمكنهم المساهمة بزيادة رأس مال البنك .



